

ناقشوا خطة الاحتلال "ضم الأغوار وأجزاء من الضفة المحتلة"

التشريعي: الاحتلال إلى زوال ومشاريع التهويد مرفوضة وشعبنا سيفشل كل المؤامرات التصفوية



التفاصيل << 4-5-6

التي تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الفلسطينية التي أقرتها المواثيق الدولية، مشددين على أن منطقة الأغوار جزء أصيل من الأرض الفلسطينية المحتلة وخطة الضم انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وضربة قاسمة للقيم الدولية.

على أن خطة الضم لن تغير من حقائق التاريخ شيئاً وشعبنا سيتصدى لكل المؤامرات ويفشلها، مؤكداً أن الاحتلال كيان فاشي وعنصري وليس له مستقبل على أرضنا، ودعا النواب المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال للتراجع عن إجراءاته

واستمع النواب لتقرير مفصل من اللجنة السياسية حول نية الاحتلال تنفيذ مخطط الضم، وذلك أثناء جلسة عقدها التشريعي أمس بمقره في مدينة غزة بحضور نواب من كتلتي فتح وحماس البرلمانيين، وشدد النواب أثناء الجلسة

اعتبر نواب المجلس التشريعي أن عزم الاحتلال على فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق من الضفة الغربية المحتلة بالإضافة لمنطقة الأغوار الفلسطينية بمثابة جريمة حرب وعدوان جديد على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية،

التشريعي: التطبيع مع
الاحتلال جريمة كبرى
وخضوع للمشروع
الصهيوني والأمة تلفظ
المطبعين

02

نائبان يرحبان بدعوة
نواب بمجلس العموم
البريطاني لفرض عقوبات
على الاحتلال حال تنفيذ
خطة الضم

07



وصفته بالجريمة والخضوع للمشروع الصهيوني رئاسة التشريعي تدين التطبيع مع الاحتلال وتدعو البرلمانات والحكومات لوقفه



اعتبرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني التطبيع مع الاحتلال بكل أشكاله بما في ذلك الأعمال الفنية جريمة سياسية كبرى وخطيئة تاريخية وعدواناً مباشراً على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، مُستنكرة ومدينة الاستسلام والخضوع للمشروع الصهيوني وخدمته، ووصفت التطبيع بأنه انحراف في عقيدة ومصير الأمة العربية والإسلامية، علاوة على أن المجاهرة بالتطبيع بالتعدي على ثوابت الأمة ومخالفة لأمر الله تعالى الذي نهى عن ولاء اليهود، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده رئاسة المجلس مؤخرًا، "البرلمان" تابعت المؤتمر وأعدت التقرير التالي:

وعلى الأضعدة كافة. وتوجه الزهار بالتحية للشعب الفلسطيني الصامد على أرضه، ولمقاومته الباسلة الذين أفضلوا وأحبطوا مسارات التطبيع بتضحياتهم العظيمة وصمودهم الأسطوري، وشكلوا رأس الحربة في مواجهة مخططات الاحتلال لغزو واختراق المنطقة العربية والإسلامية.

نماذج مضيئة

كما شكر الشعوب العربية والإسلامية والقادة المخلصين والحكومات وكل أحرار العالم الذين وقفوا في وجه التطبيع، وقدموا أروع النماذج المضيئة في الحفاظ على أصالة أمتنا وشعبها وإخلاصها لقضية فلسطين ونصرتها لشعبها الصامد.

وأكد الزهار، في نهاية مؤتمره على أن فلسطين وشعبها وقضيتها أعظم من أن يتلاعب بها شرذمة المطبوعين الذين ارتضوا الانحراف عن دينهم وأوطانهم، معرباً عن ثقته أن الأمة الإسلامية ستلفظ هؤلاء من صفوفها وتحكم عليهم بما اقترفوه من جرائم وأثام.

الأمة إلى تحمل مسؤولياتهم الدينية والقومية والسياسية والأخلاقية والإنسانية في الدفاع عن فلسطين وحماية شعبها ومقدساتها. وشدد الزهار على ضرورة أن تقوم الحكومات بوقف وتجريم كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، وقيام الدول العربية التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الاحتلال بقطع هذه العلاقات وإغلاق سفاراتها وطرد سفراء الاحتلال من أراضيها.

موروث حضاري أصيل

كما دعا الأدباء والفنانين للتصدي لهذه الانحرافات بإبراز دورهم الوطني والقومي والأممي العظيم بأعمال تعبر بصدق عن ضمير الأمة وموروثها الحضاري الأصيل. وطالب الشعوب العربية والإسلامية والقوى والأحزاب والمؤسسات الحقوقية والنقابات والعلماء والشخصيات وقادة الرأي في الأمة، بالتعبير عن غضبتهم العارمة والاضطلاع بدورهم المنشود في وجه التطبيع والمطبوعين مع الاحتلال، وعزلهم سياسياً واقتصادياً ومهنيًا

والإعلامي العربي الأصيل. وحذر من أن هذا التطبيع يأتي في ظل مخطط تهينة البيئة الإقليمية والمسرح السياسي لتنفيذ عملية الضم لمعظم أراضي الضفة الغربية المحتلة ومنطقة الأغوار الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في إطار صفقة القرن التي تجري ترتيبات تنفيذها هذه الأيام بتنسيق كامل بين الاحتلال الصهيوني والإدارة الأمريكية وبتواطؤ مع بعض الأنظمة العربية.

تجريم التطبيع

ودعا الزهار، البرلمانات العربية والإسلامية لتشريع قوانين صارمة لتجريم كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال، ومعاينة ومحاسبة من تورط في هذه الجرائم أو تبني روايات الاحتلال الكاذبة والترويج لها، وإصدار قرارات عاجلة بوقف الأنشطة والأعمال التطبيعية كافة. وطالب القوائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي والحكومات العربية والإسلامية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وقادة

محاولات فاشلة

وقال القوائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، الذي تحدث بالمؤتمر: إن محاولة المطبوعين اختراق حصون الأمة ونسيجها المنيع عبر بوابات السياسة والاقتصاد والأمن والفن والثقافة والإعلام، هي محاولات محكوم عليها بالفشل حتماً.

وأضاف أن ما يقدم في بعض البرامج أو المسلسلات الهابطة تقلب حقائق الصراع مع الاحتلال، وتشويه وقائع التاريخ، وتتساق مع الرواية الصهيونية المضللة في ظل التحديات الخطيرة والهجمة الشرسة التي تواجهها القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة التي وصفها بالعصيبة على الشعب والقضية الفلسطينية.

شُرذمة قليلة

وأكد النائب الزهار على أن سقوط من وصفهم بالزمرة القليلة والمحدودة من الساسة وأدعياء الفن والثقافة والإعلام يشكل حالة شاذة ومعزولة عن الوسط السياسي والفني والثقافي

النائب عطون: على الأمة الانتصار لعقيدها وأقصاها ومدينتها المقدسة

اليوم الصبر والثبات والمرابطة في وجه وباء الاحتلال، وأن تكون الهمم عالية، وهي مطلوبة من كل أبناء الأمة، كل في موضعه ومكانه". ولفت النائب عطون إلى أن الاحتلال يسعى صباح مساء لتفريغ مدينة القدس من أهلها، ولتحويل المسجد الأقصى المبارك لهيكلهم المزعوم، واستراتيجيته القائمة على أنه "لا قيمة لإسرائيل بدون القدس، ولا قيمة للقدس بدون الهيكل".

وتساءل النائب عطون: "فماذا فعلنا نحن أبناء الأمة؟ هل عملنا على تعزيز صمود أهلنا في القدس؟ هل كل واحد منا تحمل المسؤولية؟ الإعلاميين والبرلمانيين والنخب والمتقنين والأسر والأفراد ووسائل التواصل الاجتماعي.. هل عملنا على التكافل الاجتماعي في القدس؟ وهل دعمنا التعليم في القدس؟".



يعانون الأميرين، وباء الاحتلال ووباء جائحة "كورونا"، لافتاً أنه لم يسبق على المسجد الأقصى أن عطلت فيه الجمع والجماعات، مما أبكى قلوب الناس، الذين لم يعتادوا منذ فترات طويلة أن يمنعو من الدخول للمسجد الأقصى والصلاة فيه، وصلاة التراويح.

جزء من العقيدة

وقال عطون: "المسجد الأقصى المبارك هو جزء من عقيدة الأمة، وعقيدة كل مسلم، وليس مجرد قطعة من الأرض، فهو آية من آيات القرآن، وكما كان المسجد الأقصى القبلة الأولى، فهو ما زال قبلة المجاهدين والأحرار على مر التاريخ، والتاريخ شاهد على ما نقول". وأضاف عطون: "في ظل هذه الأزمان المتلاحقة التي يعيشها العالم الإسلامي، ويعيشها المقدسي بشكل مضاعف، فالمطلوب

أكد النائب في المجلس التشريعي عن مدينة القدس أحمد عطون، أن القدس والمسجد الأقصى المبارك بما يمثله من جزء أصيل من عقيدة الأمة، يمر بأصعب فترة من مراحلها التاريخية، وخاصة في هذا الشهر الفضيل، وأضاف إننا اليوم نستنهض في المسلمين كل الهمم، من أجل الانتصار لعقيدهم ومسرى نبيهم.

وشدد النائب عطون، في تصريحات صحفية خص بها صحيفة "البرلمان" على أن المسجد الأقصى ومدينة القدس ليست حكرًا على المقدسيين وليست حكرًا على الفلسطينيين، بل هي جزء من عقيدة الأمة، وعلى الأمة أن تنتصر لمسجدها ومدينتها المقدسة ولعقيدها.

وأشار عطون إلى أن أهالي مدينة القدس



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

خطوة الضم.. دونها المهج والدماء والأرواح

تتواصل فصول الحرب الشرسة التي تستهدف تصفية قضيتنا الوطنية، فما هي حكومة الاحتلال مدعومة بالمنظومة الحزبية الصهيونية اليمينية تقرر تنفيذ خطوة ضم مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات لدولة الكيان ضمن خطة صفقة القرن، في الوقت الذي تقدم فيه أعضاء في حزب الليكود الصهيوني يوم الأحد الماضي بمشروع قانون لما يسمى الكنيست الصهيوني بهدف تطبيق السيادة الصهيونية عليها.

ولا ريب أن الضوء الأخضر الأمريكي شكل المحفز الأكبر أمام السُّعَار الصهيوني في ابتلاع أرضنا الفلسطينية، والذي يتأسس على رؤية استراتيجية صهيونية شاملة، تستهدف تحقيق ما يسمى بيهودية الدولة والغاء الوجود الفلسطيني في هذه المناطق التي تشكل معظم أراضي الضفة الغربية، كخطوة متقدمة لتصفية القضية الفلسطينية، وتحويل الضفة الغربية إلى جزر متناثرة وغير متصلة جغرافيا مع العالم الخارجي، بما يقوض حق شعبنا في أرضه وتقرير مصيره وينهي تماما أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وذات سيادة.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن مناطق الأغوار وشمال البحر الميت والمستوطنات هي أراض فلسطينية خالصة وجزء أصيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن خطوة الضم ستسقط لا محالة ولا يمكن أن تغير من حقائق التاريخ والجغرافيا والواقع شيئا، وأن شعبنا المجاهد ومقاومته الباسلة ومن ورائه جماهير امتنا العربية والإسلامية، قادرون على إحباط وإفشال هذا المخطط الخطير والتصدي لصفقة القرن التي تستهدف شعبنا وقضيتنا.

إن عرض خطة الضم على موازين القانون الدولي يؤكد أنها تشكل انتهاكا خطيرا للقواعد القانون الدولي الإنساني وفقا للنصوص القانونية الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب، فضلا عن القانون الدولي العرفي الذي يدين ولا يقر بشريعة مثل هذه الممارسات والإجراءات الصهيونية، كما أنها تشكل انتهاكا صارخا للقرارات والقوانين الدولية ذات الصلة التي أكدت على عدم شرعية الاستيطان والمستوطنات الصهيونية، وكذلك اتفاقية لاهاي الموقعة عام 1907 واللوائح الملحقة بها التي تؤكد بموجبها ضرورة حماية مصالح الشعب الواقع تحت الاحتلال، وهو ما ينطبق على الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة التي تعتبر أراض محتلة حسب القانون الدولي.

من هنا فإننا ندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الأممية كافة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية والإنسانية في حماية قراراتها والدفاع عن ميثاقها ومنظومتها القانونية والإنسانية، واتخاذ قرارات حاسمة في وجه مخطط الضم الصهيوني الذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار والسلم الدولي.

كما ندعو الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مواقف سياسية وميدانية أكثر جرأة وتقدما في وجه هذه الخطوة الصهيونية العدوانية، وعدم الاقتصار على قراره بمقاطعة منتجات وبضائع المستوطنات لجهة فرض عقوبات حقيقية، سياسيا واقتصاديا، على قادة الاحتلال وكيانه العنصري.

لقد شعرنا بالارتياح لصدور تقرير محكمة الجنايات الدولية مؤخرا حول سريان ولايتها الجغرافية على الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، في خطوة مهمة نحو فتح تحقيق رسمي في ملف الجرائم الصهيونية المرتكبة بحق شعبنا وقضيتنا، وهو ما يستدعي من المدعي العام للمحكمة السيدة فاتون سَوَدَا إلى الإسراع في فتح الملف، وتضمينه جرائم الاستيطان والمستوطنات غير الشرعية وخطوة الضم الصهيونية المناهضة تماما للقوانين الدولية، بما يقود إلى تقديم قادة الاحتلال أمام منصات العدالة الدولية كمجرمي حرب.

لقد أن الأوان كي نرسي جميعا الأسس الحقيقية في مواجهة خطوة الضم وخطة صفقة القرن عبر إعادة رص الصف الفلسطيني والعربي والإسلامي الرسمي فالدول العربية والإسلامية مطالبة بالاضطلاع بمسؤولياتها في نصرته القضية الفلسطينية إقليميا ودوليا، ومحاربة التطبيع، ووقف أي شكل من أشكال التواطؤ أو التساوق مع صفقة القرن، في ذات الوقت ينبغي فيه على السلطة الفلسطينية أن تبادر لاتخاذ إجراءات حقيقية على الأرض نحو وقف العمل باتفاقيات أوسلو ووقف التعاون الأمني والاقتصادي مع الاحتلال، وترسيخ الوحدة الوطنية والتوافق الداخلي، وبلورة استراتيجية وطنية نضالية موحدة في مواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية.

وختاما.. فإننا نحذر كيان الاحتلال والمجتمع الدولي من التدايعات الخطيرة المترتبة على خطوة الضم والشروع الفعلي في تنفيذ صفقة القرن، فحقوقنا وثوابتنا الوطنية دونها المهج والدماء والأرواح، وسيرى الصهاينة من شعبنا المقدم ومقاومته الباسلة العجب العجيب في سح الوغي وميادين النزاع، وسترتفع راية النصر والتحرير على مآذن المسجد الأقصى وعلى مآذن وقياب كل مساجد فلسطين بأذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا"

نائبان يتفقدان مركزي شرطة المعسكرات ودير البلح



بإجراء دراسة تقييمية لأوضاع المركز وتبين أنه بحاجة لإمكانات مادية وفنية ولوجستية كبيرة من أجل القيام بالمهام والوظائف اليومية على أكمل وجه، منوها لوضع خطة عمل مهنية متكاملة للنهوض بالعمل الشرطي على مستوى المركز والمحافظة بما يخدم المواطنين ويحقق لهم الأمن الشخصي ويحمي الأمن المجتمعي العام.

تفقد النائبان عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بالمحافظة الوسطى، سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، مركز شرطة المعسكرات الوسطى، واطلعا على سير العمل اليومي بالمركز والجهود الشرطية الهادفة لحماية وخدمة المواطنين، وكان في استقبالهما مدير المركز المقدم ماهر عقل، ولفيف من الضباط العاملين بالمركز. وهنا النائبان مدير المركز بمناسبة استلامه مهام



زيارة مركز شرطة دير البلح

إلى ذلك زار النائبان سلامة والجمل، مدير مركز شرطة دير البلح المقدم سامي صباغ، مهنيين بمناسبة توليه مهامه كمدير للمركز، ومعبرين عن ثقتهم بقيام الشرطة الفلسطينية بواجباتها تجاه حماية المواطنين والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم، في حين أكد المقدم صباغ، على أن إدارة المركز تعمل وفق خطة خاصة بشهر رمضان المبارك تم وضعها قبيل الشهر الفضيل بهدف حفظ الأمن والسهر على راحة المواطنين.

منصبه واستمعوا منه لشرح مفصل حول خطته للعمل بالمركز خلال الفترة القادمة، مشيدين بالدور الكبير الذي يبذله ضباط وأفراد الشرطة بهدف توفير الأمن والأمان للمواطنين في المحافظة الوسطى خاصة وفي محافظات قطاع غزة كافة.

وتسأل النائبان عن الاستعدادات لمواجهة فيروس كورونا من قبل ضباط وأفراد الشرطة، بشدوره شكر المقدم عقل للنائبين زيارتهما وتفقدتهما للمركز، موضحا جهود طاقم العاملين بالمركز في خدمة المواطنين ومواجهة فيروس كورونا، مؤكدا أنه قام

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة..
النائب طمليّة يشيد بأداء الصحفيين الفلسطينيين

والإصلاح الداخلي والبحث والاستقصاء والتحليل، ومهمته في فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وكشف سياساته العنصرية على جميع الأصعدة بما في ذلك اعتداءاته المتصاعدة ضد الصحفيين الفلسطينيين والأجانب، والمؤسسات الإعلامية كافة.

ودعا الهيئات الدولية، والاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب، للعمل على توفير الحماية العاجلة للصحفيين الفلسطينيين وللمؤسسات الإعلامية المحلية والدولية، ومحاسبة الاحتلال على اعتداءاته على الإعلام والإعلاميين الفلسطينيين.

وطالب حكومة اشتية، برفع يدها عن الصحفيين، ومنحهم الفرصة للعمل بحرية وبدون ضغوط وتهديد، وذلك تعريزا لدور السلطة الرابعة.



أشاد النائب عن حركة فتح جهاد طمليّة، بأداء الصحفيين الفلسطينيين، داخل فلسطين وخارجها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، مؤكدا أنهم تميزوا في كل منبر ووسيلة إعلام أتيح لهم العمل من خلالها.

ووصف طمليّة في تصريح صحفي، الإعلاميين الفلسطينيين بأنهم يمارسون دور المحارب على خطوط النار، ليضعوا بين أيدينا الحقيقة ويبرزوا الرواية الفلسطينية للأحداث، مترحما على

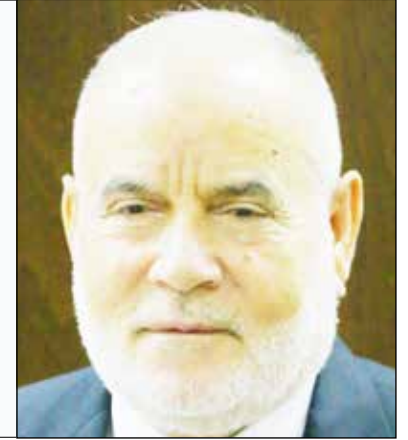
شهداء الحقيقة الذين سقطوا خلال تغطيتهم للأحداث وتقصي الحقائق وإبصارها بمصادقية وشجاعة ومهنية. وبين طمليّة أن مهمة الإعلام الفلسطيني يجب أن تركز على صياغة خطاب إعلامي حر وجريء، يستند في جوهره إلى قواعد القانون الدولي وقواعد حرية النشر والفكر، إضافة إلى دوره القائم على الرقابة والمساءلة

خلال جلسة عقدها التشريعي

الزهر
حقا
سي
وي



بحر: منطقة الأغوار جزء أصيل من الأرض الفلسطينية المحتلة وخطة الضم انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي وضربة قاصمة للمنظومة الدولية



النواب: الاحتلال كيان فاشي وعنصري وليس له مستقبل على أرضنا

اعتبر نواب المجلس التشريعي أن عزم الاحتلال على جريمة حرب عدوان جديد على فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق من الضفة الغربية المحتلة بالإضافة لمنطقة الأغوار الفلسطينية بمثابة



على سرقة الأرض ومن هذه القوانين ما أقره برلمان الاحتلال كقانون ضم مدينة القدس المحتلة بوصفها "عاصمة إسرائيل" سنة 1980م، وقانون ضم أراضي مرتفعات الجولان سنة 1981م.

انتهاك فاضح

إن قرار حكومة الاحتلال مخالفة واضحة لكافة القرارات والقوانين الأممية ذات العلاقة ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "2625" القاضي بعدم شرعية امتلاك أي جزء من الأراضي باستخدام القوة، الأمر الذي يخالف ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الشعوب في تقرير المصير، كما أنه ينتهك بشكل كبير القانون الدولي الإنساني من خلال ترسيخه لنظام الفصل العنصري "الأبرتهويد" ضد الفلسطينيين، ويتعارض مع اتفاقية روما المناهضة لنظام الفصل العنصري.

مخالفة قانونية

إن إقدام حكومة الاحتلال على فرض سيادتها على أجزاء من الضفة ينتهك القانون الدولي الإنساني الذي يسري على كامل الأراضي

إلى ترك أراضيهم.

دعم أمريكي

تأتي هذه الخطوة الصهيونية بتنسيق مباشر ودعم علني من الإدارة الأمريكية الحالية التي توفر للاحتلال غطاءً سياسياً داعماً لفرض سيادتها على المستوطنات الصهيونية في الضفة المحتلة، ومنطقة الأغوار الفلسطينية بما يحول دون أي تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية وحدود المملكة الأردنية.

تشريعات عنصرية

عمدت دولة الاحتلال على سن قوانين وتشريعات عنصرية بهدف منح صبغة قانونية لسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية مثل: قانون المناطق المتروكة لسنة 1948م، وقانون أملاك الغائبين لسنة 1950م، وقانون أملاك الدولة لسنة 1951م، وقانون صندوق أراضي إسرائيل لسنة 1953م، وقانون التسوية لسنة 2017م، وغيرها من القوانين غير الشرعية التي تبرر سرقة الأراضي الفلسطينية.

قوانين زائفة

عبثاً يحاول الاحتلال إضفاء صبغة قانونية زائفة

النائب الزهار

من ناحيته شدد القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب الدكتور محمود الزهار، أثناء ترأسه للجلسة على أن خطة الضم التي ينوي الاحتلال تنفيذها لن تغير من حقائق التاريخ شيئاً وشعبنا سيتصدى لكل المؤامرات الهادفة لتصفية القضية ويفشلها. ودعا الزهار، المجتمع الدولي والمنظمات الأممية وأحرار العالم للتحرك العاجل بهدف لجم الاحتلال وإيقاف تغوله على الأرض الفلسطينية.

تقرير اللجنة السياسية حول جريمة الاحتلال بضم أراضي جديدة

بدوره تلا مقرر اللجنة السياسية بالمجلس التشريعي النائب صلاح البردويل تقرير لجنة الذي اعتبر قرار الاحتلال فرض السيادة الصهيونية على مناطق في الضفة المحتلة ومنطقة الأغوار الفلسطينية بدءاً من مطلع يوليو المقبل، بمثابة جريمة حرب، وقد جاء التقرير على النحو التالي:

انشغال دولي استغل الاحتلال الصهيوني انشغال العالم بمواجهة وباء كورونا وأعلن عن خطوات أحادية الجانب بفرض السيادة الصهيونية على أجزاء واسعة من الضفة المحتلة، في خطوة تتعارض مع القوانين والقرارات الدولية، وتمثل عدواناً جديداً ومتكرراً على الحقوق الفلسطينية.

إحكام السيطرة

يهدف الاحتلال لإحكام سيطرته على مناطق تُقدر مساحتها بنحو 60% من مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة، وإضفاء شرعية على حوالي "150" مستوطنة صهيونية في الضفة المحتلة، و"128" بؤرة استيطانية غير قانونية، يسكنها أكثر من "510" ألف مستوطن صهيوني.

المياه الجوفية

تشكل منطقة الأغوار الفلسطينية حوالي 28% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وتضم ثالث أكبر خزان للمياه الجوفية في الضفة، وفي حال ضمها يتم محاصرة الضفة الغربية من الجهة الشرقية، والاستيلاء على المناطق الزراعية الخصبة الدافئة التي تشكل حوالي 38% من مساحة الأغوار، وفرض المزيد من الضغط والحصار على حوالي 65 ألف فلسطيني لدفعهم

الدكتور أحمد بحر

بدوره استهل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، كلمته بالتأكيد أن مناطق الأغوار وشمال البحر الميت والمستوطنات هي جزء أصيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن خطوة الاحتلال للضم السياسي والسلب الجغرافي، والاحلال الديموغرافي ستسقط لا محالة ولا يمكن أن تغير من حقائق التاريخ والجغرافيا والواقع شيئاً.

وشدد بحر، في كلمته خلال الجلسة، أن شعبنا ومقاومته قادرين على إفشال مخطط وقرار الاحتلال بفرض السيادة الصهيونية على مناطق "ج" والأغوار، لافتاً إلى نجاح شعبنا في التصدي لصفقة القرن وكل المؤامرات التي استهدفت قضيتنا.

وقال بحر: "إن فصول الهجمة الشريرة والحرب الضروس التي تستهدف قضيتنا الوطنية تتواصل بعد إقرار حكومة الاحتلال تنفيذ خطوة ضم مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات، لكيان الاحتلال ضمن خطة صفقة القرن".

وأضاف أن هذه الخطوة التي تأتي بضوء أخضر من إدارة ترامب العنصرية، وتستهدف أساساً تحقيق ما يسمى بيهودية الدولة والغاء الوجود الفلسطيني في هذه المناطق التي تشكل معظم أراضي الضفة الغربية، كخطوة متقدمة لتصفية القضية الفلسطينية، وتحويل الضفة الغربية لجزر مقسمة ومنفصلة وغير متصلة جغرافياً مع العالم الخارجي، بما يقوض حقا أساسياً من حقوق شعبنا في أرضه وتقرير مصيره وينهي تماماً إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وذات سيادة.

ولفت بحر، إلى أن خطة الضم تشكل ضربة قاصمة للمنظومة الدولية كونها تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي الإنساني، كما تعد انتهاكاً صارخاً للقرارات والقوانين الدولية ذات الصلة التي أقرت وأكدت على عدم شرعية الاستيطان والمستوطنات الصهيونية.

ودعا لوحدة الصف وحرص الصفوف فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، رسمياً وشعبياً في وجه المؤامرة الصهيونية الأمريكية التي يحاول فيها الاحتلال فرض الوقائع على الأرض بالقوة الغاشمة من خلال جريمة الضم وغيرها من الخطوات العنصرية والإجراءات العدوانية.

في أمس رفضاً لخطة الضم

البرديول: ندعو المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال للتراجع عن إجراءاته التي تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الفلسطينية التي أقرتها المواثيق الدولية



بار: خطة الضم لن تغير من ثقل التاريخ شيئاً وشعبنا يتصدى لكل المؤامرات بشلها

.. وصمود شعبنا سيفشل كل المؤامرات الرامية لتصفية القضية

الكاملة عن كل التبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن قرار الضم.

3. تشكيل فريق قانوني متخصص من مؤسسات حقوقية محلية ودولية لصياغة مذكرة تقدم للجهات الدولية الحقوقية والقضائية المختصة من أجل وقف تنفيذ هذا القرار، ومخاطبة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لبدء التحقيق في الموضوع على اعتبار أنه جريمة مخالفة لميثاق روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

4. دعوة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية المختلفة إلى إعلان رفضها الواضح والصريح للقرارات الصهيونية التي تلغي الحقوق الفلسطينية، وتقضي على زعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

5. دعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى عدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناشئ عن سياسة الاحتلال، وعدم تقديم أي عون لكيان الاحتلال يساهم في تحقيق الوضع الناتج عن الإجراءات الصهيونية.

6. دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقية الدولية للقيام بدورها في الضغط على حكومة الاحتلال للتراجع عن إجراءاتها التي تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الفلسطينية التي أقرتها كافة المواثيق الدولية.

7. مطالبة سلطة رام الله بإعلان فشل اتفاقية أوسلو والتحلل من جميع التزاماتها السياسية والأمنية تجاه دولة الاحتلال، واللجوء لتشجيع ودعم كل أشكال مقاطعة الاحتلال.

8. مطالبة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها في محاسبة الكيان الصهيوني للانتهاكات المتكررة لحقوق الشعب الفلسطيني.

9. مطالبة جامعة الدول العربية والأنظمة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها باتخاذ قرارات سياسية وإجراءات عملية تتناسب وحجم الجرائم الصهيونية ضد الحقوق الفلسطينية.

10. الضغط على الإدارة الأمريكية لتوقف عن تقديم أي دعم للاحتلال وسياساته العنصرية والاستيطانية ضد شعبنا الفلسطيني، وبما يضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني، وبخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية التي منحت شعبنا الحق في تقرير المصير.

الاحتلال في مجالات توليد الكهرباء وتحلية المياه وغيرها.

فشل المفاوضات

يتناقض القرار الصهيوني مع مزاعم حكومة الاحتلال، بقبولها حل الدولتين، فإن فرض الاحتلال سيطرته على أراضي الضفة بشكل أحادي يؤكد من جديد فشل خيار المفاوضات الذي استخدمته دولة الاحتلال غطاءً لتمير مشاريعها الاستيطانية التوسعية طيلة العقود الثلاث الماضية، ويبرهن مرة أخرى على عدم التزام الاحتلال بأي من الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية، ويمنع إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

تناقض واضح

السلطة الفلسطينية تناقض نفسها حينما تعلن رفض إجراءات الاحتلال أحادية الجانب وفي ذات الوقت تُصرّ على التمسك بخيار التسوية مع الاحتلال، وتستمر بالتنسيق الأمني مع أجهزته الأمنية، وتواصل ملاحقة المقاومة في الضفة، وتمارس سياسة هدم البيوت ومصادرة الأراضي، وإعادة إحياء الإدارة المدنية في الضفة، وتجاوز الدور السياسي للسلطة، في ارتكاب وتناقض واضح يوفر بيئة سياسية وأمنية داعمة لقرار فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة المحتلة.

حل الاتفاقيات

إن إصرار الاحتلال على تنفيذ خطواته الأخيرة يفرض على منظمة التحرير التحلل الفوري من جميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال والتوقف عن ملاحقة المقاومة، ووقف التنسيق الأمني فوراً، وإطلاق يد الشعب الفلسطيني لمقاومة الاحتلال في الضفة بشكل الخيار الوحيد للضغط على الاحتلال للتراجع عن خطواته العدوانية، واسترداد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

التوصيات:

وفي نهاية تقريرها أوصت اللجنة السياسية بما يلي:

1. اعتبار قرار الاحتلال بضم مناطق فلسطينية جديدة بمثابة عدوان وجريمة حرب ومخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الأربعة ولميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.
2. تحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية

على الشعب الفلسطيني والأرض أثناء جلسة عقدها التشريعي أمس بمقره في مدينة غزة بحضور نواب من كتلتي فتح وحماس البرلمانيين، لتنفيذ مخطط الضم، وذلك "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:



الاقتصادية والزراعية الجوهرية نظراً لما تحويه منطقة الأغوار من مصادر للمياه تُقدّر بثلاث احتياطي المياه الجوفية في الضفة المحتلة.

تسهيل الاستيطان

إن السيطرة على منطقة الأغوار يُسهّل عملية الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس المحتلة كون الأغوار تعتبر امتداداً طبيعياً لمنطقة القدس، ويحقق أطماع الاحتلال غير الشرعي بالسيطرة الكاملة على المدينة المقدسة.

تقسيم جغرافي

إن مخطط الضم يلغي فكرة إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، ويعمل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة "كانتونات" رئيسية، وتحويل التجمعات الفلسطينية التي يقطنها أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني إلى جيوب سكانية منعزلة ومحاصرة من جميع الجهات.

قناة البحرين

إن القرار الصهيوني يحقق خطوة تمهيدية لتنفيذ مشروع "قناة البحرين" الذي يصل البحر الميت بالبحر الأحمر ويمثل رافداً اقتصادياً لكيان

الفلسطينية المحتلة، ويمس مختلف الحقوق الفلسطينية التي أقرتها المواثيق الدولية.

ضد المحكمة الدولية

يتعارض القرار الصهيوني مع قرار محكمة العدل الدولية الذي أصدرته سنة 2004م حول عدم قانونية جدار الفصل العنصري في الضفة المحتلة، والذي أكد فيه بوضوح بأن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة المحتلة إلى كيان الاحتلال يشكل خرقاً لحق تقرير المصير، ويضع قيوداً على السكان الفلسطينيين قد تؤدي إلى ترحيلهم، وهو يشكل مساً بالأماكن الشخصية، ويتعارض مع وثيقة جنيف الرابعة.

فقدان مصادر الرزق

إن فرض سيادة الاحتلال على مناطق في الضفة يمنع أهالي الضفة المقيمين خارج هذه المناطق من الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم وبالتالي يفقدون مصادر رزقهم، كما أنه يحول دون التواصل الأسري بين العائلات التي تسكن تلك المناطق وأقاربها من أهالي الضفة. كما إن فرض السيادة الإسرائيلية على منطقة الأغوار يحرم الفلسطينيين من مواردهم

مداخلات النواب

النواب: الاحتلال سرطان خبيث وواجب الأمة العمل على اجتثاثه بشكل نهائي

وإطلاق يد المقاومة، ومقاطعة المطبعين، داعياً الأمة لتكوين جيش تحرير القدس وفلسطين كونها بذلك تحمي نفسها.

النائب يحيى العبادسة



بدوره: قال النائب يحيى العبادسة: "إننا في أزمة مركبة ومعقدة، ونحن لسنا معفيين من هذه الأزمة، فالجميع يشعر بحالة من العجز والهوان بعدم القدرة لتقديم شيء لأن الاحتلال يضيء في جرائمه وسياساته، لذا لا بد من تقييم الوضع منذ قيام السلطة ومعالجة الحالة".

وأضاف "الواضح أن سلطة رام الله تهيئ وتوفر البيئة النموذجية للاحتلال ولتنفيذ مخططاته، لذا يجب أن نعرف أن مشكلتنا في القيادة التي لا تقوم بشيء لصالح فلسطين بل تقوم بحصار الشعب والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وملاحقة المقاومة وغيرها".

وتابع "من غير إيجاد قيادة ملاصقة للجماهير، وتقوم بحماية القضية والأرض الفلسطينية فإن الاحتلال سيمضي في جرائمه، لذا يجب البحث عن طريقة لإيجاد قيادة شرعية تحمي الشعب والقضية والأرض إذا ما كان باب الانتخابات مغلقاً".

النائب يوسف الشرافي



أما النائب يوسف الشرافي فأكد على أن فلسطين بحاجة لجهود الجميع، وأن الجهود الفلسطينية مطلوب أن تتضافر للجم الاحتلال. وقال الشرافي: "من يدعي أنه ضد صفقة القرن عليه أن يقول كلمته اليوم، وأن تفعيل المقاومة هو ضامن للجم الاحتلال ووقف جرائمه، ولا بد من رفع يد سلطة رام الله الغليظة عن المقاومة، ووقف التنسيق الأمني وتجريمه، وتشجيع ودعم كل وسائل مقاطعة الاحتلال ومقاومته ومكافحة مشاريعه التهويدية".

وتساءل النائب سلامة عن دور السلطة في وقف جرائم الاحتلال، من سرقة للأرض وجعل الضفة منطقة مفككة ومحاصرة ومزدحمة، مؤكداً على ضرورة وقف التنسيق الأمني



الأسفل قرارات الاحتلال بسرقة الأراضى وضم الأراضي الفلسطينية جريمة دينية وأخلاقية وقانونية، وحذر من تمادي إفساد الاحتلال في الأرض. وحمل النائب الأسفل الاحتلال مسؤولية ما يرتكبه بحق الشعب والأرض الفلسطينية، كما حمل سلطة رام الله جزءاً من المسؤولية من حيث أن اتفاق أوسلو والتنسيق الأمني ومنع المقاومة هيئ الأجواء أمام الاحتلال لتنفيذ مخططاته وجرائمه.



من ناحيته: حذر النائب سالم سلامة من استمرار الاحتلال في سياسة سرقة الأرض الفلسطينية، خاصة وأنه ابتلع اليوم نحو 60% من أرض الضفة الغربية، وهو بذلك يحرم أصحاب الأرض الأصليين من أرضهم ومقدراتهم، ويوجد واقع جديداً بأرض فلسطينية مفتتة ومجزأة.

وأكد النائب سلامة أن جرائم الاحتلال ودعم الولايات المتحدة وصمت العالم لن يغير حقيقة أن هذه الأرض للفلسطينيين وأن الاحتلال بلا أرض ولا تاريخ ولا حقوق، مشدداً على أن المقاومة الخيار الأنجح في لجم الاحتلال وصد مخططاته.

وتساءل النائب سلامة عن دور السلطة في وقف جرائم الاحتلال، من سرقة للأرض وجعل الضفة منطقة مفككة ومحاصرة ومزدحمة، مؤكداً على ضرورة وقف التنسيق الأمني

المحافل الدولية لما يرتكبه من جرائم بحق شعبنا.

النائب أحمد أبو حلبية



من جهته: أشار النائب أحمد أبو حلبية إلى أن الاحتلال يعمل من خلال قرارات الضم الجديدة على تحقيق هدف صهيوني استراتيجي يعرف باسم القدس الكبرى، موضحاً أن عام 2020 هو السقف الزمني الذي وضعه الاحتلال للبدء بتنفيذ هذا المخطط.

وشدد النائب أبو حلبية على ضرورة التأكيد على التصدي لكل جرائم الاحتلال بحق الأرض الفلسطينية، داعياً لتسخير كل الطاقات الفلسطينية لمواجهة الاحتلال سواء قانونياً أو سياسياً أو اعلامياً وحتى بكل أشكال المقاومة.

النائب محمد فرج الغول



بدوره: قال النائب محمد فرج الغول إنه من الضروري توصيف ما يقوم الاحتلال بالجرائم، وأن خطر التمدد والضم لن يطال فقط الفلسطينيين بل سيطال الأمة العربية والإسلامية، ويهدد السلم العالمي، لذا يجب استنهاض الأمة لنزع هذا السرطان من قلبها وبأسرع وقت ممكن.

وشدد الغول على ضرورة تجريم التطبيع وملاحقة ومحاسبة ومحاكمة المطبعين، لأن التطبيع ساعد الاحتلال وجراه على مقدرات الشعب الفلسطيني والأمة، مؤكداً على ضرورة استصدار قانون يجرم التطبيع ويعاقب المطبعين.

ودعا إلى اعتبار كل من يساهم أو يشارك أو يساند الاحتلال في قرارات سرقة الأرض الفلسطينية والضم، اعتباره شريكاً في الجريمة ويجب محاكمته.

النائب يونس الأسفل

في ذات السياق وصف النائب يونس

النائب إبراهيم المصدر



بدوره: قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر إنه يجب اعتبار التقرير وثيقة رسمية من وثائق المجلس، لتشرع يعي، وإرساله للبرلمانات حول العالم، محذراً من خطورة الوضع الراهن خاصة مع تصاعد وتيرة جرائم الاحتلال، ودعم الولايات المتحدة، وازدياد حالات ومحاولات التطبيع في الأوساط المختلفة.

وأضاف المصدر أن مسار التسوية لا يستطيع تقديم المزيد لتحرير فلسطين، لذا من الضروري مراجعة شاملة للحالة الفلسطينية وتقييم ما يجري، مؤكداً على ضرورة دعم واستنهاض القوة الفلسطينية، من خلال إجراء انتخابات شاملة بأسرع وقت ممكن لإيجاد شرعية جديدة قادرة على تنفيذ تطلعات شعبنا.

وشدد المصدر على ضرورة ترميم العلاقة الفلسطينية بالأمة العربية والإسلامية والأصدقاء حول العالم لمواجهة جرائم الاحتلال ومحاسبته وعزله.

النائب يونس أبو دقة

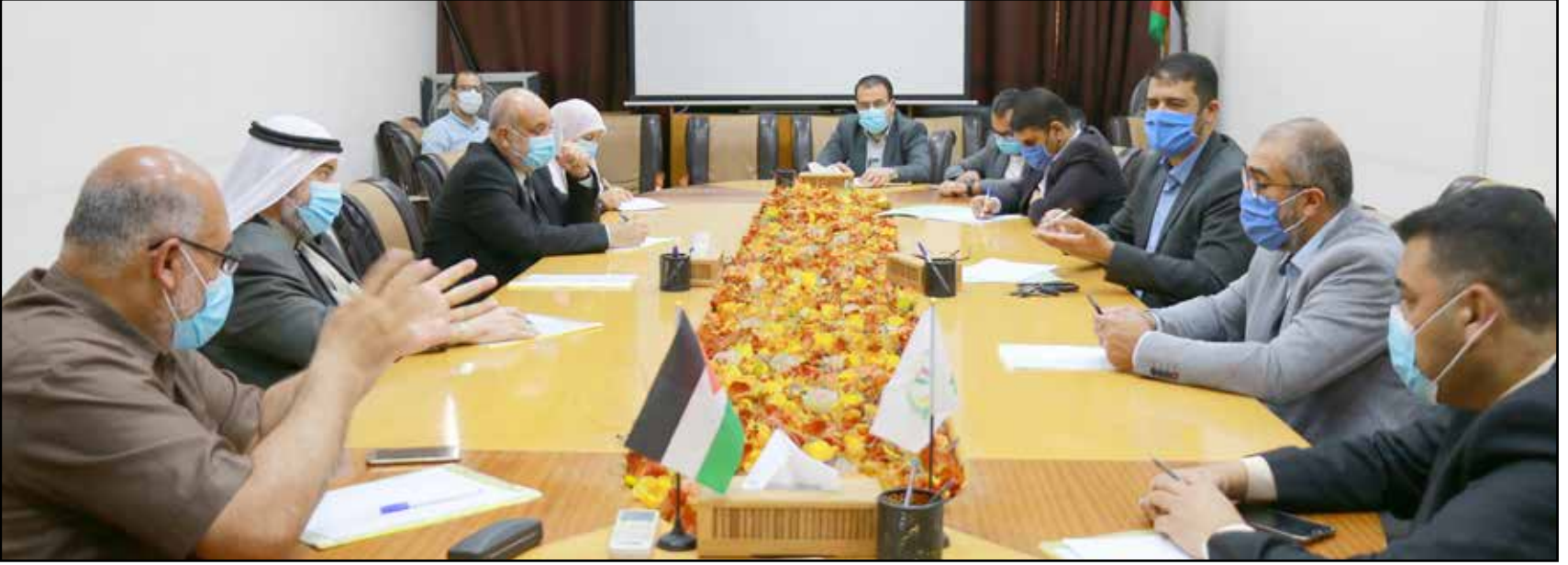


من ناحيته: اعتبر النائب يونس أبو دقة أن ما يقوم به الاحتلال بمثابة عنصرية واضحة وأنه يثبت بأنه عدو للإنسانية، مطالباً بسرعة إنجاز الوحدة الوطنية لمواجهة التهويد ومشاريع الاحتلال الاستيطانية التي تستهدف أخصب الأراضي ومناطق تجمع المياه وغيرها من الأماكن الاستراتيجية.

ولفت أبو دقة إلى أن الاحتلال يعمل على هدم حلم بناء دولة فلسطينية على أرضنا، الأمر الذي يستوجب التوحيد لإفشاله، مبيناً أن الاحتلال يعمل على تنفيذ صفقة القرن في ظل صمت عربي بل وتواطؤ البعض، مؤكداً على ضرورة ملاحقة الاحتلال قانونياً في كل

النواب: سلطة رام الله تهيئ وتوفر البيئة النموذجية للاحتلال لتنفيذ مخططاته

خلال زيارة لوكيل الوزارة

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي
تطلع على جهود وزارة الصحة في مواجهة جائحة "كورونا"

بكل قدرتها لمنع تسلسل الوباء للقطاع، من خلال خطة وضعتها لتوفير الإمكانيات الطبية واللوجستية والبشرية اللازمة لمواجهة الوباء. وبين أبو الريش أن الوزارة تعمل على تثقيف الجمهور، وتطوير الكادر الطبي وتوثيق المعلومات، وترقية مراكز الحجر الصحي وتجهيز مشفى خاص للمصابين بفيروس كورونا وغيرها من الجهود لضمان تهيئة المنظومة الصحية لمواجهة الفايروس، منوهاً أن الوزارة قد استنفرت طواقم العاملين فيها كافة مبكراً للعمل بأقصى جهد لمواجهة الوباء ومحاربه.

وشدد النواب على ضرورة أن يتم ارسال تقارير من قبل وزارة الصحة للمجلس التشريعي بشكل مستمر للاطلاع على الحالة في قطاع غزة والقيام بمراقبة العمل والمساعدة في تحسين البيئة الصحية والاجتماعية لمواجهة الوباء. ودعا النواب إلى تعزيز الجهود من قبل الصحة وغيرها من الجهات لضمان استمرارية بقاء فايروس كورونا خارج حدود قطاع غزة. من جهته؛ أوضح وكيل وزارة الصحة الدكتور يوسف أبو الريش خطط الوزارة في مواجهة فايروس كورونا، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل

في مواجهة فايروس كورونا، حيث أشاد بما تبذله الوزارة بالتنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية لمنع وصول فايروس كورونا لقطاع غزة، وإيجاد بنية تحتية ملائمة لمواجهة في حال تسلسل إلى قطاع غزة. وأشاد النواب بسرعة استجابة وزارة الصحة لوضع خطط لمواجهة الوباء حتى قبل أن يتواجد في منطقة الشرق الأوسط، موضحين أن الإجراءات والضوابط التي وضعتها وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الرسمية والأهلية كان لها الأثر الأبرز في منع وصول الوباء للقطاع.

زار وفد من لجنة التربية القضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي وزارة الصحة للاطلاع على جهودها في مواجهة جائحة كورونا، وضم الوفد كلا من رئيس ملف الصحة بلجنة التربية النائب خميس النجار، والنواب: سالم سلامة، ويحيى العبادسة، ويوسف الشرافي. وكان في استقبالهم وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش، والوكيل المساعد المهندس أسامة قاسم، ومدير الاعلام والعلاقات العامة د. أشرف القدرة، ولغيف من المدراء العامون بالوزارة. واطلع الوفد البرلماني على جهود وزارة الصحة

برلمانيون بريطانيون

يطالبون بعقوبات ضد "إسرائيل"

والفلسطينيين. وأضافت الرسالة، أنه يجب التوضيح علناً لـ "إسرائيل" أن أي ضم سيواجه بعواقب وخيمة، منها فرض عقوبات، وفي ذات السياق فقد تقدم "9" سفراء من دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة للسفير البريطاني في "إسرائيل" باحتجاج رسمي للخارجية الإسرائيلية على نية حكومة نتانياه، وشريكه بيني غانتس، ضم مناطق في الضفة الغربية، موضحين أن خطة الضم تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي. هذا وقوبلت الرسالة المذكورة أعلاه بترحيب واسع في أوساط سياسية وبرلمانية مختلفة في الدول العربية والإسلامية والأوروبية، حيث أكدت العديد من الأطراف في مقدمتها جامعة الدول العربية على إن مخطط الضم سيهدد الاستقرار والأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط.

وجه "130" نائباً في البرلمان البريطاني، من مختلف الأحزاب، برسالة إلى رئيس الوزراء بوريس جونسون، تطالبه بفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، في حال قيامها بضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ووقع على الرسالة وزراء سابقون عن حزب المحافظين، ورئيس حزب المحافظين السابق لورد باتين، ووزيرة التطوير الدولي السابقة أندرو ميتشل. واعتبر النواب الموقعون على الرسالة أن ضم أجزاء من الضفة الغربية بمثابة مخالفة صريحة لقواعد ومبادئ القانون الدولي. وعبر الموقعون على الرسالة عن غضبهم من إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية، واصفين الخطوة بأنها ستكون ضربة قاتلة لفرص السلام بين الإسرائيليين

حال تنفيذ مشروع الضم

نائبان يرحبان بدعوة نواب بريطانيين لفرض عقوبات على الاحتلال



النائب مريم صالح



النائب خالد أبو حسن

لضغط على الاحتلال، وإعلان موقف رافض لسياسة الضم والاستيطان التي ينوي كيان الاحتلال تنفيذها، داعية المجتمع الدولي لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني. الجدير ذكره أن الرسالة المذكورة وقعها "130" نائباً من مختلف الأحزاب السياسية البريطانية وجاء فيها: يجب على الحكومة البريطانية الآن أن توضح علناً لـ "إسرائيل" أن أي ضم سيكون له عواقب وخيمة بما في ذلك فرض عقوبات صارمة، فالكلمات لا تكفي.

منذ عقود، والتعاطف مع شعبنا والوقوف بجانب حقوقنا العادلة والمكفولة بقوة القوانين الدولية، مطالباً من يملك القرار فلسطينياً وعربياً باتخاذ موقف رسمي وجاد لمواجهة انتهاكات الاحتلال لقرارات الشرعية الدولية.

النائب مريم صالح

من جانبها طالبت النائب عن محافظة رام الله مريم صالح، البرلمانيون العرب والأجانب باتخاذ خطوات مماثلة وداعمة لخطوة النواب البريطانيين

رحب نائبان من نواب المجلس التشريعي بالضفة الغربية المحتلة بالرسالة التي رفعها نواب في مجلس العموم البريطاني لرئيس وزراء بلادهم ودعوه فيها لفرض عقوبات صارمة على الاحتلال الاسرائيلي في حال تنفيذه مشروع ضم مناطق في الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية، "البرلمان" انفردت بنشر تصريحات النائبين عبر التقرير التالي:

النائب خالد أبو حسن

بدوره ثمن النائب عن محافظة جنين خالد سليمان أبو حسن، بدعوة "130" نائباً في مجلس العموم البريطاني رئيس الوزراء بوريس جونسون، لفرض عقوبات صارمة على الاحتلال الاسرائيلي في حال تنفيذه مشروع ضم مناطق في الضفة الغربية. وأضاف "أبو حسن" إننا نقدر موقف النواب البريطانيين في رفض جرائم الاحتلال المستمرة ضد الفلسطينيين

اللجنة القانونية تبحث مشروع قانون الحقوق المالية لرؤساء مجالس الهيئات المحلية وأعضائها



أفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

"أم هارون"

أثار المسلسل الدرامي "أم هارون" الذي تبثه قناة mbc سخط واستياء عارم في الأوساط العربية والإسلامية وحتى في نفوس أحرار العالم في كل مكان يتواجدون فيه بغض النظر عن جنسياتهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم الفكرية ومشاربهم السياسية، وذلك لما يتضمنه المسلسل من محاولات يائسة وبائسة لتحسين صورة "إسرائيل" في أذهان العرب، وتزويره للحقائق التاريخية. المسلسل ببساطة يهدف لترويج التطبيع مع "إسرائيل"، والإساءة لنضالات الشعب الفلسطيني وحقوقه، وهي محاولات محكوم عليها بالفشل لا محالة لكونها تأتي في سياقات خارجة عن كل الأفكار المنطقية فلن يستطيع مسلسل درامي أن يحول "إسرائيل" من كيان معادي إلى صديق. لكن الخطورة تكمن في محاولات تسويق اليهود على أنهم مضطهدين ومساكين ومظلومين ولهم الحق في أرض فلسطين وكل ذلك محض افتراء، غير أنني أرى أن هذه الدراما لن تغير من قناعات الأحرار شيئاً، بل سيكون لها مردودات بالغة السوء على أطراف عدة من بعض الدول الخليجية التي بات بعض الصهاينة يروجون أن لأجدادهم أملاك فيها وعليهم استرداد هذا الملك المفقود أو القبول بتعويضات هائلة مقابل تنازلهم عن الأملاك المزعومة. محصلة القول: مثل هذه الأعمال لا يختلف عاقلان على أنها خيانية وإجرامية بحق الشعب الفلسطيني وقضيته وتضحياته الممتدة على مدار قرن من الزمن أو يزيد، بل إنني أرى أن تداعياتها السلبية قد تطال دول الخليج تحديداً أكثر مما تضر فلسطين، وعلى قادة التطبيع في الخليج العربي -إذا استمروا في غيهم- الاستعداد ليكونوا كألمانيا التي ما زالت تدفع الجزية لليهود على كذبهم وافتراءهم فيما يسمى بالكارثة والبطولة.

وباء الاحتلال

في حين تعاني البشرية من وباء "كورونا" فإن الشعب الفلسطيني يعاني بالإضافة لذلك وباء الاحتلال البغيض الذي يسعى في هذه الأيام جاهداً للاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة ومنطقة الأغوار الفلسطينية ليضمها للكيان وذلك في غمرة انشغال العالم بجائحة كورونا.

إن مخطط الضم الذي تعتمده الحكومة الصهيونية القادمة تنفيذه يعني بالضرورة إحكام الاحتلال سيطرته على قرابة "60%" من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وإضفاء شرعية زائفة على حوالي "150" مستوطنة صهيونية في الضفة المحتلة، و"128" بؤرة استيطانية غير قانونية بطبيعة الحال، يسكنها أكثر من "510" ألف مستوطن صهيوني، بالإضافة للاستيلاء على ثالث أكبر خزان للمياه الجوفية يقع بالأغوار الفلسطينية، وكذلك تهديد "65" ألف فلسطيني ودفعهم لترك أرضهم إلى حيث المجهول في نكبة فلسطينية جديدة.

عنصرية الاحتلال وفاشية حكومته المنتظرة الأصل أنها تحمل قيادات الشعب الفلسطيني على التخلي عن خلافاتها والتقارب الفعلي وبناء استراتيجيات وطنية وقواسم مشتركة يمكن التعايش السياسي في ظلها والإنطلاق بقوة نحو افشال مخططات وسياسات الاحتلال التي إن كتب لها النجاح -لا قدر الله- فإنها بالضرورة ستنتهي كل احتمالات قيام دولة فلسطينية على جزء من أرضنا وهو ما يعني تلاشي الطموح السياسي الفلسطيني وتبخر أحلام شعبنا بالحريّة والاستقلال طبعاً في المستقبل المنظور.

أما الحقيقة التي لا ولن تتلاشي هي زوال الاحتلال أجلاً أم عاجلاً ومع زواله بالطبع ستزول منظمات وربما دول وحكومات ناصبت شعبنا العداء على مدار عقود، ومعهم سيذهب المطبوعون مع الاحتلال والمتزلفون له الذين حاولوا تحسين صورته من خلال أعمال فنية وممارسات إعلامية وغير ذلك، المستقبل حتماً لنا وليس للاحتلال، ويا ليت القوم يعلمون أو يعقلون.



وذلك بما يحقق العدالة للأطراف كافة. بدوره أوضح النائب مشير المصري أن الجهود المبذولة لتحضير مشروع القانون تأتي تمهيداً لعرضه على المجلس التشريعي، والانطلاق بالإجراءات وفق الأصول بالقرارات القانونية ليكون بعدها قانوناً نافذاً، منوهاً إلى أن اللجنة القانونية بالتشريعي مستمرة بالعمل من أجل معالجة كل القضايا والملفات التي لم يعالجها القانون الفلسطيني، لتقنينها وحفظ الحقوق لمختلف الفئات بالمجتمع الفلسطيني. الجدير ذكره أن مشروع القانون استحوذ على كل الإجراءات التحضيرية المسبقة من مشاورات وجلسات خاصة ومناقشات وورش عمل وسيتم عرضه بأقرب وقت ممكن على المجلس التشريعي ليرى النور حفاظاً على الحقوق العامة والشخصية وتحقيقاً للعدالة.

نظمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل حول مشروع قانون الحقوق المالية لرؤساء مجالس الهيئات المحلية وأعضائها، والذي يتعلق بالمكافآت الخاصة بهم بعد انتهاء فترة عملهم في الهيئات المحلية "البلديات". وحضر الورشة رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، وأعضائها النائب مروان أبو راس، والنائب محمد شهاب، والنائب أحمد أبو حلبية، والنائب مشير المصري، وبمشاركة كلاً من: نائب الأمين العام لمجلس الوزراء المهندس سهيل مدوخ، ووكيل وزارة الحكم المحلي حسن أبو ريالة، ورئيس ديوان الفتوى والتشريع أسامة سعد، ووائل السيفلي ممثلاً عن وزارة المالية. وبحث المجتمعون جميع مواد مشروع القانون وتم التعديل على عدد منها لتجويد المخرجات المتعلقة بمشروع القانون

النائب الغول يزور عائلة المرحوم جمال أبو حشيش



ولتهنئتهم بحلول شهر رمضان المبارك، واعترافاً بمكانة وفضل المرحوم وخاصة بمجاله العمل الخيري والمسيرة الرياضية في قطاع غزة، شاكرًا العائلة على حفاوة استقبالهم وكرم ضيافتهم. الجدير ذكره أن المرحوم "أبو حشيش" يعتبر من أبرز الشخصيات الرياضية في قطاع غزة وأقدمها، وكان قد عمل رئيساً لنادي الصداقة الرياضي لقرابة عقدين من الزمن، ووافته المنية مؤخراً بعد حياة حافلة بالعطاء والإنجازات الرياضية حقق خلالها العديد من الإنجازات المحلية والدولية.

زار النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة غزة محمد فرج الغول، عائلة المرحوم جمال أبو حشيش، وذلك يوم أمس الأول رافقه وفداً من قيادات حركة حماس بمنطقة الشاطئ الشمالي، وكان في استقبالهم ذوي المرحوم وعدد من وجهاء العائلة وأصدقاء الفقيد. واستذكر الغول، بعضاً من محطات حياة المرحوم "أبو حشيش" لافتاً لتفانيه في عمله خدمة لمجتمعه ولأبناء وطنه، مشيراً إلى أن الزيارة تأتي وفاءً لعائلة المرحوم



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد